Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

The dilemma of competition for regional status after 2015 and its impact on regional and international security: Saudi Arabia and Iran as a model))

[1] Arkan Mahmood Ahmed Aswad
[1] Directorate of Education, Nineveh Governorate - Al-Baaj Education Department
1: Email: arkanalhor2019@gmail.com
2: Email:

Abstract:

The dilemma of competition for regional status after 2015 and its impact on regional and international security: (Saudi Arabia and Iran as a model)

The Middle East and the Eastern Mediterranean region, including the Arab region in particular, are of great importance to many regional countries, as they are considered important strategic regions in the world and the need of most countries for their energy resources (oil and gas) and their need for the geographical location. This is because it represents a link between the Asian and European continents, and among those regional countries are the Kingdom of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran, between whom the competition has intensified to obtain and assume the position of the influential regional player and the leading state for the interactions taking place in the region. Therefore, major effects have appeared in the regional security environment of this competition, including dividing the region into areas of influence and impact between the two countries, and establishing alliances and counter-alliances by Saudi Arabia and Iran that included the countries of the region. Among the results of those policies pursued by those countries was the occurrence of imbalances in the security structure of the region, which in turn had a significant impact on regional and international security.

The intensity of this competition fluctuated at different periods of time between extremism and détente. It was characterized over time by fluctuations between tension and improvement. Saudi relations with Iran during the Shah's regime were sometimes characterized by tension and coldness, and at other times by close relations and cooperation. Relations remained in a state of tension and attraction until the success of the Islamic Revolution in Iran in 1979, which represented a fundamental shift in relations between the two countries, which transformed from understanding and disagreement on many occasions during the time of the Shah of Iran (Mohammad Reza Pahlavi), to intense and almost permanent conflict and struggle during the time of the Supreme Leader of the Revolution (Ruhollah Musawi Khomeini). The period after 2015 and the coming to power of King Salman bin Abdul-Aziz represented a qualitative shift in relations between the two countries, The differences between the two countries have deepened, especially after the events of the Arab Spring revolutions and Iran's support for many of those revolutions and Saudi Arabia's support for many Arab regimes, the point that formed a focus of intense conflict between the two countries through their formation of political alliances and strategic and security partnerships, their support for ideological and doctrinal alignments and their use of them in the success of their regional policies, which resulted in negative political, security, economic and social effects that swept the region's environmental system in general, and therefore these countries (if they want to establish regional stability, which will be reflected in their stability Internal and regional stability) Finding approaches that encourage the formulation and consolidation of constructive dialogue policies with the aim of reducing tensions in the region, and enhancing joint cooperation on common issues in the region in an effort to consolidate political, economic and social stability in the region in a manner that preserves regional and international security..

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165264.1608
Submitted: 2/9/2025
Accepted: 25/9/2025
Published: 1/03/2026
Keywords:
regional competition
regional status
regional and international security
Saudi Arabia and Iran.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

معضلة المنافسة على المكانة الإقليمية بعد عام ٢٠١٥ وتأثيرها على الامن الإقليمي والدولي: (السعودية وإيران أنموذجا)

[١] م.م اركان محمود احمد اسود

[١] مديرية تربية محافظة نينوى – قسم تربية البعاج

الملخص:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شرق المتوسط ومنها المنطقة العربية بشكل خاص بأهمية كبيرة للعديد من الدول الإقليمية ، كونها تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم وحاجة اغلب الدول لمواردها من الطاقة (النفط والغاز) وحاجتها أيضا للموقع الجغرافي ، وذلك لما تمثله من حلقة وصل بين القارة الاسيوية والقارة الاوربية، ومن تلك الدول الإقليمية المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي احتدمت بينهم المنافسة للحصول والاضطلاع بمكانة الفاعل الإقليمي المؤثر والدولة القائد للتفاعلات الحاصلة في المنطقة، ولذلك ظهرت تأثيرات كبيرة في البيئة الإقليمية الأمنية لتلك المنافسة منها تقسيم المنطقة الى مناطق نفوذ وتأثير بين الدولتين، وإقامة التحالفات والتحالفات المضادة من قبل السعودية وايران شملت دول المنطقة ، وكان من نتائج تلك السياسات المتبعة من قبل تلك الدول حدوث اختلالات في البنية الأمنية للإقليم والمنطقة والذي بدوره اثر وبشكل كبير على الامن الإقليمي والدولي ، اذ ان حدة التنافس تلك تباينت وعلى فترات زمنية متباعدة بين التشدد والانفراج ، فلقد اتسمت تلك على مدى فترات زمنية بالتذبذب بين التوتر والتحسن ،اذ كانت علاقات السعودية مع ايران في زمن نظام الشاه تتسم بالتوتر والفتور أحيانا وبالعلاقات الوثيقة والتعاون في فترات أخرى، وضلت العلاقات أخذه بين الشد والجذب الى وقت نجاح الثورة الإسلامية في ايران عام(١٩٧٩)، اذ مثلت انقلابا جوهريا في العلاقات بين البلدين التي تحولت من التفاهم والتخالف في أحيان كثيرة في زمن شاه ايران(محمد رضا بهلوي)، الى صدام وصراع شديد وشبه دائمي في زمن مرشد الثورة (روح الله الموسوي الخميني)، كما مثلت فترة ما بعد (٢٠١٥) ومجيء الملك (سلمان بن عبدالعزيز) الى السلطة نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين ، فلقد تعمقت الخلافات بين البلدين وخصوصا بعد احداث ثورات الربيع العربي ودعم ايران للعديد من تلك الثورات ووقوف السعودية مع العديد من الأنظمة العربية ، النقطة التي شكلت بؤرة صراع شديدة بين الدولتين وذلك من

خلال تشكيلهم الاحلاف السياسية والشراكات الاستراتيجية والأمنية تأييدهم الاصطفافات الأيديولوجية العقائدية وتوظيفها في إنجاح سياساتهم الإقليمية ، الامر الذي نتج اثار سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية سلبية عصفت بالمنظومة البيئية للمنطقة بشكل عام ، ولذلك فأن على هذه الدول (اذا ما ارادت تثبيت الاستقرار الإقليمي والذي سوف ينعكس على استقرارهم الداخلي واستقرار دول المنطقة) إيجاد المقاربات التي تشجع على صياغة وتثبيت سياسات الحوار البناء وذلك بهدف خفض التوترات في المنطقة، وتعزز التعاون المشترك في القضايا المشتركة في المنطقة وذلك سعيا من اجل تثبيت الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وبالشكل الذي يحفظ الامن الإقليمي والدولي .

الكلمات المفتاحية:

المنافسة الإقليمية ، المكانة الإقليمية، الامن الإقليمي والدولي ، السعودية وايران.

المقدمة

تتمتع المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع بأهمية كبيرة للعديد من الدول الإقليمية والدولية في ذات الوقت، كونها تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم وحاجة اغلب الدول لمواردها من الطاقة (النفط والغاز) وحاجتها أيضا للموقع الجغرافي لما تمثله من حلقة وصل بين القارة الاسيوية والقارة الاوربية ، ووقوعها على اهم المعابر والمضايق البحرية ذات الأهمية الكبيرة للملاحة البحرية والتجارة الدولية ، وتتباين أهمية هذه المنطقة من دول الى أخرى سواء كانت تلك الدول من الإقليم ذاته او من دول العالم ، ولان الأهمية الإقليمية للمنطقة لا يمكن فصلها عن أهميتها الدولية ، فلقد سعت العديد من دول المنطقة للقيام بما تستطيع فعله من تفاعلات إقليمية ودولية من اجل الاضطلاع بدور اكبر وربما الرغبة في قيادة الإقليم والمنطقة وبالشكل الذي يحقق لها المكانة الاستراتيجية التي تمكنها من تحقيق مصالحها القومية بأريحية تامة ،الامر الذي جعل من تلك العملية التفاعلية عاملا للإرباك في البيئة الأمنية من خلال التداعيات الناتجة عن تلك التفاعلات ، ومن تلك الدول مثار موضوع هذا البحث هي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية .

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال محاولته الكشف وتسليط الضوء على اهم الإشكاليات والتداعيات الأمنية (باعتبارها من الأمور الضاغطة على البيئة الأمنية) التي تشكلها عملية

تعزيز المكانة الإقليمية من قبل دول المنطقة ومنها (السعودية وإيران) وما يتبعها من عملية الكشف وتحديد اهم المخاطر والتداعيات التي يمكن ان تنتج من خلال السعي المتواصل لإحداث تغييرات في البيئة الإقليمية وبالشكل الذي يساعدها على بسط نفوذها وتعزيز دورها الإقليمي ومن ينتج عن ذلك من تهديد للأمن الإقليمي والدولي

ثانياً: إشكالية البحث

تنبع إشكالية البحث من خلال محاولته الكشف عن مجموعة من الأسئلة المهمة التي تسعى الدراسة الى الإجابة عنها:

١- هل أصبحت عملية تعزيز المكانة والدور الإقليمي بالفعل معضلة واشكالية كبيرة بعد عام ٢٠١٥
٢- هل السياسات الخارجية السعودية والإيرانية أصبحت أحد عناصر القوة ام أحد عناصر الضعف لدبلوماسيتها الخارجية
٣- ما هي اهم التقاطعات والقضايا المتنازع عليها في السياسة الخارجية لكل من السعودية وإيران والتي ممكن ان تؤثر على عملية تعزيز مكانتهما الاقليمية
٤- ماهي شكل التحديات والعوامل الخلافية التي تفرضها تفاعلات عملية تعزيز المكانة الإقليمية وأثرها على البيئة الأمنية الإقليمية والدولية.

ثالثاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مفادها ان هناك معضلة واشكالية حقيقية تقف خلف عملية القيام بدوز بارز وتعزيز المكانة الإقليمية لدول منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن تلك الدول والقوى (المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية) وبالشكل الذي يفضي الى العديد من اشكال التنازع والصراع السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى الأمني في المنطقة ، وخطورة استمرار اشكال الصراع هذه دون تحديده في قوالب دبلوماسية مسيطر عليها وفق مبادئ العلاقات الدولية ،وصياغة مقاربات تضمن مصالح الأطراف المتنافسة ، والا فأن نتائج هذا الصراع لن يستطيع احد التنبؤ بحجم كارثيتها حتى الدول المتنافسة ذاتها خصوصا عند التكلم عن قوتين إقليميتين كبيرتين ومحوريتين هما (السعودية وايران) وبالشكل الذي يعرض السلم الأمني الإقليمي والدولي لخطر كبير، الامر الذي يفرض على هذه القوى الزامية التنسيق المستمر والمباشر من خلال القنوات الدبلوماسية وعلى اعلى مستوى من اجل الخروج بمقاربات والتوصل لتفاهمات تضمن تحقيق التوازن في القيام بالأدوار الإقليمية وبالشكل الذي يضمن السلم الأمني الإقليمي والدولي

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على احدى اهم الإشكاليات الإقليمية التي تعاني منها المنطقة العربية الا وهي التنافس السعودي الإيراني علة زعامة المنطقة ومن ينتج عن ذلك من تفاعلات وخطوات وتبني قضايا غير محسوبة العواقب تقوم بها تلك الدول، تؤدي الى

زعزعة البيئة الأمنية وارباك المنظومة الإقليمية بشكل عام، وما يحتم على تلك القوى من إيجاد حلول ومقاربات تعمل على استقرار الامن الإقليمي.

خامساً: منهجية البحث:

ان حيثيات الدراسة فرضت استخدام المنهج الوصفي لبيان وتوضيح الإطار المفاهيمي والمصطلحات الواردة وتوضيح الأسس التاريخية للإشكالات والتفاعلات الإقليمية والدولية، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي – الاستقرائي لتحليل تلك التفاعلات التحديات والاشكاليات للوصول الى توصيات تضفي الى إيجاد حلول لتلك الإشكاليات.

سادساً: هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة في ضوء الإشكالية والفرضية الى ثلاث مباحث رئيسية، بالإضافة الى مقدمة وخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات

I. المبحث الأول

الإطار النظري

أولا: المنافسة الإقليمية

يعد مفهوم المنافسة او التنافس الإقليمي والدولي أحد اهم المفاهيم التي حكمت العلاقات الإقليمية والدولية، وان التعرف عليها يفسح المجال واسعا لدراسة جانب مهم من العلاقات والتفاعلات الإقليمية. وللتعرف أكثر على مفهوم التنافس يمكن البحث فيه من خلال الجوانب التالية:

- **التنافس في اللغة**

ورد مفهوم التنافس في القران الكريم دالا على التسارع والتسابق، واصله المنافسة التي تعد مجاهدة النفس، وقوله تعالى (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون) [١]، وتنافس الشيء منافسه ونفاسه او رغب فيه على وجه المباراة في الكرم، وتنافسوا فيه أي رغبوا وتسابقوا، والمنافسة هي الرغبة في الشيء والانفراد به [٢] ، والمنافسة في المباراة والمسابقة في الشيء من غير ان يلحق الضرر به [٣]، والتنافس هو التسابق والتغالب واصله المنافسة وهي مجاهدة النفس للتشبه بالأفاضل واللحوق بهم كما قال الراغب، او ان يبرز طرفين نفس القوة من اجل السيطرة على شيء معين [٤] .

(١) القران الكريم ، سورة المطففين ، اية (٢٦).
(٢) ابن منظور، *لسان العرب* ، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر ، المجلد (١٤) ، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٢.
(٣) احمد بن فارس بن زكريا الرازي ، *المقاييس في اللغة* ، (بيروت: دار الكتب العلمية ، المجلد (٢) ،٢٠٠٢)، ص ١٩٧.
(٤) إبراهيم مصطفى واخرون ، *المعجم الوسيط* ، (طهران: مكتبة مرتضوي للتوزيع والنشر ، ١٩٩٨)، ص٩٤٠.

- **التنافس اصطلاحا**

اجتهد الباحثون في مجال العلاقات الدولية في تعريف مفهوم المنافسة والتنافس ، ويضعون جملة من الدلالات التي تعبر عن الدلالة الاصطلاحية لمفهوم التنافس ، اذ يعود الاختلاف حول وجود تعريف شامل لهذا المفهوم الى طبيعة المجالات التي تتناول مصطلح التنافس ،اذ يمثل مصطلح التنافس على صعيد الساسة الدولية بأنه (سعي طرفيين دوليين او اقليميين او اكثر لحيازة نفس الهدف)[١] ، ويرى (لويس كوسرم)ان التنافس هو (تسابق طرفين او اكثر لحيازة المصلحة نفسها ، او قد يكون اجراء او وسيلة تلجأ اليها الدول من اجل معرفة قدرات الطرف الاخر) [٢] . اما التنافس في الدلالة الاقتصادية فقد عرف بأنه (قدرة الدولة على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات او الخدمات في الساحة الإقليمية والدولية لكسب عوائد متزايدة لمواردها) [٣]

ثانيا: المكانة: في اللغة يقصد بها الموضع او المنزلة وجمعها مكانات [٤]، والمكانة هي مرتبة اجتماعية، أي مقام يتبوه الانسان في طبقات المجتمع او في تقدير الناس ويكون مرده الى الحسب والنسب او الى الوظيفة والمركز او الى الشهرة (ذو مكانة مرموقة) و (حافظ على مكانته) أي منزلته ورفعة شأن (كانت له مكانة كبيرة) [٥]

المكانة اصطلاحا: المكانة هي المنزلة وللتي هي ارفع المنازل عند الله وقد يطلق عليها المكان أيضا، وهو المشار اليه بقوله تعالى (في مقعد صدق عند مليك مقتدر)، والمكانة عبارة عن منزلة وهي ارفع منازل السالك عند المليك، وأحيانا يطلق ذلك على المكان أيضا [٦]

ثالثا: الامن في اللغة: هو الطمأنينة وعدم الخوف، والثقة وعدم الخيانة، وهو الأمان والأمانة بمعنى (وقد امنت فأنا أمن وامنت غيري من الامن والأمان) [٧]

ثالثا: الامن الإقليمي

تعددت التعريفات التي تتناول مفهوم الامن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الإقليمية ، وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت وحاولت الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به، فقد عرفت جامعة الدول العربية الامن الإقليمي

---

(١) Roberto. Matthew sand and others: international conflict management, Scarborough, notaria, Canada, 1993, p 2.

(٢) نقلا عن :جيمس دورتي وروبرت بالستغراف) ، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية* ، ترجمة وليد عبداني، (بيروت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(٣) Sott.B. Rlodge, Us competiveness: in the world economy, Harvard business school, press Boston ,1985, p 6

(٤) المورد ، ج ٢، ص٢٥٨.

(٥) المعجم المفصل في الجموع ، ص ٧٥٢.

(٦) معجم المصطلحات الصوفية ، ص١٢٧.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ص٤١٢.

(بأنه توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية وتحقيق التعاون فيما بينها من اجل صيانة استقلالها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة ومنها تحقيق الامن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاضرار المحتملة ، كما عرفتها (هيئة الأمم المتحدة) (ان النظام الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن للمنظمات المعنية به ، وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين[١]

ومن هنا يمكن إحصاء وحصر اهم العناصر المحددة لنظام الامن الإقليمي والتي يمكن من خلالها وصف نظام ما على انه نظام امن إقليمي وكالتالي [٢]

١- ضرورة وجود فاعليين اثنين او أكثر.
٢- الجوار الجغرافي، أي ضرورة الانتماء الى رقعة جغرافية محددة.
٣- كثافة التفاعلات بين الوحدات الإقليمية واختلافها عن تفاعلات الحاصلة بين وحدات الأقاليم الأخرى، أي لا بد ان تحتوي على قدر من الخصوصية.

بالإضافة الى قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية ، كما ان من خصائص الامن الإقليمي انه مفهوم استراتيجي يهدف لدراسة مستقبل الدول بأسلوب علمي ،كما انه يعتبر حقيقة نسبية تسعى فيها الدول الى تحقيق الامن في حده الأدنى من اجل تحقيق الاستقرار كما ان من الخصائص الإضافية للأمن القومي انه متغير ، فهو يقوم على عدة عوامل مركبة تاريخية واقتصادية وسياسية وعسكرية ، كما انه غير محدد بحيث انه قد يتم استخدامه بطرق سيئة من قبل الدول والوحدات الإقليمية بسبب عدم وجود اطار يحدد المفهوم، اما ثوابت الامن القومي الإقليمي فهي الثوابت الجغرافية والمعنية بموقع الدولة الجغرافي ، والثوابت التاريخية لما قدمته الدولة اسهاما في الحضارة الإنسانية ، والثوابت الثقافية المتمثلة في الدين واللغة والتراث. وبالحديث عن اهم النظريات الحاكمة لنظام الامن الإقليمي، تظهر نظرية المركب الأمني الإقليمي كأكثر نظرية يمكن ان تبلور وتوضح مفهوم الأمن الإقليمي، اذ تبين تلك النظرية التمايز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي والتي تمتلك القدرة على تجاوز المسافة بين تفاعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي والتي تمثل منطقتهم الحيوية بيئة امنها، كما توم تلك النظرية أيضا على مجموعة من القواعد والمرتكزات من أهمها، ان اكثر التهديدات تنتقل بصورة اسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، وتعتبر ان قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرة الاعتماد الأمني المتبادل تكون اكثر حدة بين الدول الفاعلة داخل المركب الأمني وبين الاخرين خارجه، وتعتبر ان مركب الامن قد يكون مخترقا من قبل

(١) اسمهان فتني ، "دور المتغير الدولاتي في حفظ الامن الإقليمي المغاربي – دراسة حال الجزائر – "، (رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسه، الجزائر ، ٢٠١٥)، ص١٨.
(٢) هينر فورتيج ، *القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية* ، مراجعة عمر الحسن ، (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤)، ص٤١.

القوى العالمية اذا كان ذا نطاق واسع، ومن هنا يمكن الاستنتاج ان مكونات وعناصر الامن الإقليمي هي المكونات الرئيسية للأمن الدولي، ويستمد تشكيل الامن الإقليمي من التفاعل بين البيئة الفوضوية، ونتائج ميزان القوة في النظام الدولي من ناحية ومن الضغوط الناتجة عن التقارب الجغرافي المحلي من ناحية أخرى، ويعد (باري بوزان) اول من استخدم مصطلح (التحليل الأمني كمستوى النطاق الإقليمي) كوحدة تحليل أساسية تنشأ عن طريقها القضايا الأمنية، حيث تحدد غالبية الدول علاقاتها الأمنية من منظور إقليمي وليس عالمي[١]

رابعا: الامن الدولي.

لقد اسفرت الاحداث التي مر بها النظام الدولي في نهاي القرن الماضي عن حدوث تغيرات في بيئة النظام وحدود تفاعله، كما برزت موضوعات جديدة تمثلت بتنوع مصادر التهديد وظهور المشكلات الكبرى ما فوق الدولة التي افرزتها العولمة بجوانبها المختلفة، اذ ظهرت هناك صور جديدة لمفهوم الخطر والتهديد في النظام الدولي[٢]

ولذا شغل موضوع الامن الدولي ومفاهيمه الأساسية اجندة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن، حيث بدأ ان المفهوم تتجاذبه عدة متناقضات ، منها ما يربطه بأمن الدولة واهمية تحقيق توازن القوى، سواء من قبل الحكومات المستبدة ام من قبل الجماعات الإرهابية او من قبل الدول الخارجة عن القانون الدولي التي تمارس الانتهاك الشديد لحقوق الانسان وتهدد السلام العالمي امرا هاما لا بد من وضع القواعد القانونية المنظمة له دوليا، وفي ناحية أخرى اختلف الباحثون حول الإقرار بطبيعة البيئة الدولية القائمة، هل هي صراعية ام تعاونية، فهناك من وجدها بيئة صراعية ولذا ذهب الى القول ان الاعتداء امر مبررا لغايات امنية، وهؤلاء هم انصار فكرة(نظام توازن القوى)، في حين وجدها البعض الاخر انها تعاونية وتتضمن انسجاما نسبيا في المصالح وهؤلاء هم انصار فكرة(نظام الامن الجماعي) ما انكر الإقرار بمسألة الاعتداء ورأى فيها انتهاكا للمنظومة الفكرية ذاتها[٣]

ان اهم اتجاه سائد في الوقت الراهن الذي يحكم التفاعلات الأمنية الإقليمية والدولية هو الاتجاه الواقعي للأمن الدولي، اذ اهتمت الواقعية بالتركيز على دراسة الوضع القائم للنظام الدولي من خلال الاستدلال والاستقراء والاعتماد على منهج (اوجست كونت) والمستند الى إمكانية بناء علم لدراسة الظواهر السياسية وفق نفس الأسس التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، حيث ركز بعض المفكرين والكتاب على الفلسفة المستخلصة من التاريخ، وبدأ دعاة

---

(١) الشحات محمد خليل عاشور، "اثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١"، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية*، العدد ١٦، المجلد ٨، يوليو، (٢٠٢٣): ص ٧٣٠- ٧٣١.

(٢) وصفي عقيل وايمن هياجنة وخالد العدوان، "مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ظل المتغيرات الدولية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية*، العدد٣،المجلد٤٨، (٢٠٢١): ص ٢٩٢.

(٣) محمد السيد سليم ، *تحليل السياسة الخارجية*، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٢٥٧.

هذا الاتجاه يربطون بين كشف القوانين السببية لظاهرة الامن بفكرة القوة، ولقد أدت سياسات القوى في القرن العشرين الى بروز أفكار تحكمها وتحركها قواعد موضوعية تمثل انعكاسا لمجموعة القواعد العامة تسلكها الدول في بحثها عن الامن، وقد أدى هذا الطرح الى تبلور الأفكار الواقعية التي تضمنت العديد من المعطيات الأكثر قبولا في ظل تنامي ظاهرة التشكيك بالنوايا بين الدول، ومن ابرز ما تضمنته هذه الاطروحات ما يلي :[١]

أ- يتم تفسير سلوك الدولة على أساس الطبيعة البشرية، فالدولة تسعى لتحقيق ذاتها كما يفعل الفرد.

ب-سيادة مفهوم القوة التي هي محدد لسلوك الدول حيث القوة بحجمها.

ت-توازن القوى يلعب دورا في الاستقرار، اذ ان العلاقات الدولية ليست الا نتائج للصراع.

ومن هنا يتضح لنا ان مقاربات المدرسة الواقعية لمفهوم الامن الإقليمي والدولي هو لمتبنى امن التفاعلات الأمنية في العديد من أقاليم العالم، وبالخصوص إقليم الشرق الأوسط مجال البحث.

II. المبحث الثاني

السياسات الخارجية للدول الإقليمية وأثرها على تعزيز المكانة بعد عام ٢٠١٥

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أبرز المناطق الاستراتيجية في العلاقات الدولية وذلك لما تحتويه هذه المنطقة من موقع جيوسياسي ومن مقدرات اقتصادية كبيرة ومن بعد حضاري عميق، الامر الذي جعل مختلف القوى الإقليمية والدولية تتسابق لتعزيز مكانتها وتموضعها وكسب المزيد من الشركاء والحلفاء الذين يتوافقون مع أيدولوجيتها ورؤاها الاستراتيجية والتي تنشد ذات الأهداف والغايات السياسية[٢]

اولا: السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١٥

في ٢٣ يناير ٢٠١٥ تم تنصيب الملك سلمان بن عبد العزيز في الحكم في المملكة العربية السعودية ، ومن هذا التاريخ وما بعده اتسمت السياسة الخارجية السعودية بسلسلة من التغييرات التي أسهمت وسوف تسهم بشكل اكثر فاعلية في بلورة وتنشيط الدور الإقليمي والدولي للمملكة العربية السعودية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل اكبر، وذلك سعيا منها للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الرئيسية في المناطق المذكورة انفا ، اذ عدت الفترة الممتدة من ٢٠١٥-٢٠٢٣ من اهم الفترات التي ابرزت محددات ومعالم السياسة

(١) وصفي عقيل، ايمن هياجنة، خالد العدوان، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٣.

(٢) محمود دريدي، "اثر المحاور الجديدة على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (دراسة جيوسياسية)"، *مجلة الناقد للدارسات السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسه*، العدد ١، المجلد٧، (٢٠٢٣): ص ٢٣٣.

الخارجية والدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في منطق الشرق الأوسط[١] ، اذ اتخذت السعودية على مدى العقدين الأخيرين الماضيين (بسبب امتلاكها إمكانات طاقوية وثقافية) سياسية خارجية الى تهدف الى تعزيز مكانة إقليمية هامة، فعملت على سياسة ناء امن الخليج أولا ومن ثم المضي قدما في مبادر الاتحاد الخليجي ، كما طرحت مبادرة السلام العربية كأساس للتسوية النهائية بين فلسطين وإسرائيل والتي من شأنها ا تفرض (السلام الدائم) بين إسرائيل من جهة والعالمين العربي والإسلامي من جهة أخرى، كما قامت المملكة العربية السعودية بقيادة تحالفا مع بعض الدول التي لديها توجهات مشتركة يقف بالضد من محور الممانعة(محور المقاومة) التي تدعمه وتديرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتشترك فيه مجموعة من الدول العربية وبالشكل الذي يساعدها على ادامة زخم دورها الإقليمي البارز[٢]

بالمقابل تبنت المملكة العربية السعودية قيادة ما سمي (بمحور الاعتدال) والذي تشكل من مجموعة من الدول العربية المهمة مثل مصر والأردن ودول الخليج العربي، اذ يعد هذا المحور قريب من الولايات المتحدة (الشريك الأساسي للمحور السعودي في المنطقة) بل يعد مرتبط بها ارتباطا استراتيجيا كبيرا، اذ يعد التسوية السلمية للقضية الفلسطينية من اهم مرتكزاته الفكرية والاستراتيجية للصراع العربي – الإسرائيلي[٣]

وهنا تجدر الإشارة ان انصار الاتجاه الايديولوجي في بناء السياسات الخارجية للدول يرون ان السياسة الخارجية للمكلة العربية السعودية منذ تأسيسها ترتكز على ركائز عده تساعدها على تعزيز دورا ومكانتها الإقليمية التي تريد تحقيقها لذاتها من أهمها ، ان الإسلام وتعاليمه هما المرجعية الرئيسية للسياسات السعودية الخارجية، وهذا ما لا تخفيه بل تبرزه القنوات الخارجية السعودية، حيث أعلنت وزارة الخارجية السعودية عام ٢٠١٦ ، (ان السياسات الخارجية السعودية تستقي كل توجهاتها من المبادئ والتعاليم الإسلامية التي تعد بمثابة الأطر المنظمة والفلسفة الحاكمة ليست لأنشطة المملكة الخارجية فحسب، بل لكافة أنشطة وسلوكيات الوحدات داخل المملكة أيضا)، ولقد تكشف ذلك جليا في رؤية الوزارة المعلنة في العام نفسه والتي اكدت ان المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية السعودية هي ، الولاء لله ثم للحاكم ، الانفتاح على الثقافات والأديان الأخرى والتسامح معها ، والشفافية ووضوح الأهداف في التعامل الخارجي، والنشاطية والتجديد ،كما اكدت الوزارة ذاتها ان عقيدة المملكة بكونها (حامي حمى العقيدة السنية) ، وذلك لما لها من حق تاريخي لحماية ورعاية البقاع المقدسة الواقعة على أراضيها، كما ان حاكمها يستمد قدسيته من وصفه (خادم

(١) هاجر حمدي محازي ، "الدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط ٢٠١٥-٢٠٢٣"، *المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط*، العدد٨٢، (٢٠٢٤): ص ٤٠٦.

(٢) محمود دريدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(٣) محمد احمد عطا، "الشرق الأوسط في الاحلاف والمحاور الدولية"، *المجلة الافريقية للعلوم السياسية*، العدد ٦، (٢٠١٧): ص١٣٨.

الحرمين الشريفين)[١] ، بالإضافة الى تأكيدها على لعب دور الدولة القائد في عملية صنع القرار داخل أروقة المنظمات الإقليمية في العالمين العربي والإسلامي وفي صدارتها منظمة التعاون الإسلامي، ومجلي التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية فضلا عن الثقل الذي تمثله في منظمة أوبك، الى جانب الدور الذي تلعبه في حفظ الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومؤتلفة مع الغرب، وذلك في محاولتها احتواء أي قوة إقليمية صاعدة مثل ايران يكون بمقدورها ان تنافسها على زعامة العالم الإسلامي والمنطقة المشتركة[٢].

اما ما يخص علاقات المملكة العربية السعودية بالمحيط الخارجي (الدولي) فتتجلى بصورة أوضح في العلاقات السعودية الامريكية، اذ ان هذه العلاقات تزداد أهمية تاريخيا في إطار قضايا المنطقة وطبيعة الرؤى حولها[٣].

فالمملكة العربية السعودية منذ تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز الحكم عام (٢٠١٥) بدت راغبة بأجراء عملية تقييم للعلاقة مع الولايات المتحدة والتي ينظر اليها الغرب على انها علاقة براغماتية قائمة على مبدأ (النفط مقابل الأمن) تضم فيها المملكة العربية السعودية تدفق النفط الى الأسواق العالمية وخاصة الامريكية ، في حين تتكفل الولايات المتحدة الامريكية بأمن المملكة من خلال تزويدها بمختلف الأسلحة المتطورة من خلال ابرام صفقات السلاح الضخمة، كما ان الامريكيون بدورهم يتحدثون عن ضرورة إعادة تقييم العلاقة بما يتسق مع مصالح الولايات المتحدة وتبدل أولوياتها وبروز تحديات جديدة لها على المستوى الدولي ، فالأخيرة أصبحت اقل اعتمادا على نفط الشرق الأوسط ، كل هذه الحيثيات دعت المملكة العربية السعودية الى البحث عن مقاربات جديدة لترسيخ العلاقات مع الولايات المتحدة بالشكل الذي يخدم دورها الإقليمي المتنامي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية ، وذلك من خلال التكفل بكافة تكاليف الحملات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة ومنها الحملة العسكرية على جماعة الحوثي في اليمن، التي بدأت تشكل تهديد فعلي للملاحة الدولية وللسفن الامريكية ، وهذا ما اصبح يصب في مصلحة الولايات المتحدة من ناحية النفقات المالية العالية لتلك الحملات خصوصا ان الأخيرة أصبحت في الاواني الأخيرة تعاني من ازدياد المديونية الداخلية وارتفاع الدين العام الداخلي الى مستويات كبيرة (هذا من جهة)، بالمقابلة أصبحت للعلاقة الامريكية -السعودية فائدة ومصلحة للمملكة العربية السعودية من

(١) عادل عنتر علي، "العلاقات السعودية – الإيرانية في القرن الحادي والعشرين بين ميزان القوة وتوازن الهويات"، (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ،٢٠٢٢)، ص ٣٨٨.

(2) lands ford T, foreign policies in Maisel,S.a shoup,J(eds), Saudi Arabia states(first Edition), Vol 1,2009,Green Wood,P.14.

(٣) منصور المرزوقي، "العلاقات السعودية – الإيرانية بين قمتي ١٩٤٥ – ٢٠١٥"، مركز الجزيرة للدراسات، ص٤ : نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت https:// studies.aljazeera.net.

حيث ان التفاعلات الإقليمية الناتجة عن تلك العلاقة ستزيد من دور السعودية في الإقليم الشرق متوسطي على حساب تراجع الدور الإيراني[١]

ثانيا: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١٥

أدى اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين وبكميات كبيرة (وما نتج عنه من سعي الدول الإقليمية والدولية الكبرى الى تعزيز مكانتها في هذه المنطقة) الى تزايد أهمية هذه المنطقة وكان من تلك الإقليمية (ايران) التي عملت على صياغة سياسات وبلورة إستراتيجيات في سياساتها الخارجية للتعامل مع البيئة الإقليمية وبالشكل الذي يجعلها تضطلع بمكانه مهمة والقيام بدور يمكنها من تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة التي ستوضح تباعا[٢]

واذا ما اريد التطرق الى مسار الساسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط زمانيا ومفصليا، فيمكن عد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام (١٩٧٩) تاريخ مفصلي لتغيير السياسة الخارجية الإيرانية، فسياستها الخارجية قبل هذا التأريخ تغيرت كليا عما قبل هذا التاريخ، خصوصا بعد سقوط نظام الشاه ومجيئ نظام سيأسى جديد اتخذ من الأيديولوجية الدينية كأحد الوسائل لبناء علاقاته الدولية وصياغة تفاعلاته الإقليمية والعالمية[٣]

ولكن في نفس الوقت يمكن تشخيص مجموعة من المشتركات بين مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية ما قبل وما بعد الثورة الإسلامية (١٩٧٩)، منها ان صانعي الساسة الخارجية الإيرانية حين يقرون ويضعون سياسة خارجية معينة يدفعون بجملة من الأهداف القومية يضعونها في عين اعتبارهم، حيث تقضي مجموعة من الإمكانات والمقدرات لتحويل تلك الأهداف الى حقائق وافعال سياسية واقتصادية واجتماعية في المدى المنظور والمتوقع في بيئتها الإقليمية والدولية ، وتسعى ايران الى التمكين لجملة من الخيارات تتصور انها تعود عليها بالفائدة ولأيمكن انجاز تلك الأهداف الا اذا اقترنت بالوسيلة الملائمة، وبهذا يخرج الهدف الإيراني من المكاتب المغلقة الى ارض الواقع[٤]

وبالرجوع الى السياسة الخارجية الإيرانية قبل ثورة عام (١٩٧٩) ،اذ لا يمكن تصور مسار الى سياسة خارجية الا بالرجوع الى تاريخ التفاعلات والمتغيرات تلك الساسة، فلقد كانت السياسة الخارجية الإيرانية منصبة على فكرة التميز القومي والعرقي وما يتبعها من سياسات تهدف الى ارجاع مملكة فارس التي كانت حضارة كبيرة وعريقة ذات يوم، اذ كانت

(١) محمد علوش، "العلاقات السعودية – الامريكية. الى اين؟ "، البيت الخليجي للدراسات والنشر : نقلا عن شبكة المعلومات الدولية – الانترنت .hpps:// gulfhouse.og.

(٢) مهدي فليح الصافي، ستار جبار الركابي، "المتغيرات الجيوبولتيكية الدولية المؤثرة في الصراع السعودي –القطري"، *مجلة العلوم التربوية والإنسانية*، العدد ٥، ابريل، (٢٠٢١): ص١٠٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٠٨.

(٤) فتحي بولعراس، "السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية"، *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بكرة*، العدد٤٤، (٢٠١٦): ص٢٧٦.

الدبلوماسية الخارجية الإيرانية دبلوماسية نشطة وصلت الى حد التوسط لحل الخلاف بين الحسين بن علي وعبدالعزيز ال سعود في عام ١٩٢٦، هذا على المستوى السياسي والدبلوماسي، وعلى الجانب العسكري فلقد خصص الشاه ملايين الدولارات آنذاك من اجل تحديث وتقوية الجيش وبما يمكن ايران من ان يكون لها قوة بحرية كبيرة في الخليج العربي واحدث قوة جوي في الشرق الأوسط ، وخامس اكبر قوة عسكرية في العالم تمتلك احدث أنواع الأسلحة وبالشكل الذي يعطي الدبلوماسية والسياسة الخارجية الإيرانية قوة دفع إقليمية ودولية، ولكن ما يجدر الإشارة الية ان اليات تنفيذ تلك السياسة كانت واضحة المعالم في فترة حكم الشاه وما قبل الثورة عام (١٩٧٩)، أي ان السياسة الخارجية كانت تسعى الى تحقيق أهدافها من خلال وسائل معلنة أيضا كالتسليح العسكري والدبلوماسية النشطة بأسلوب علماني براغماتي واضح[١]

ولكن بعد نجاح الثورة عام(١٩٧٩) ومجيئ الولي الفقيه الى السلطة، يرى باحثين ان السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تعد (سياسة استثنائية)، واذا ادنا ان ننطلق من مبادئ ومفاهيم السياسة الدولية، فأنها تعد تمردا على واقع مفاهيم السياسة الدولية ، اذ انها اختطت طريقا خاصا بها، فهي أعطت وتعطي الأولوية للعامل الأيديولوجي لكن دون اهمال المصالح القومية لإيران، بل وظفت وتوظف العامل الأيديولوجي لخدمة تلك المصالح ،بل وصل الامر في بعض الأحيان اذا ما فرض على النظام الإسلامي الاختيار بين تغليب المبدأ على المصلحة(قد تلجأ الى تغليب المصلحة على المبدأ)، ويظهر هنا ان هذا النهج الذي اتبعته الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سياستها الخارجية يقضي بأعاده الاعتبار للعامل الأيديولوجي الذي اصبح العكاز والمرتكز الأساسي لجميع تفرعات سياستها الخارجية في العالم وفي الشرق الأوسط وفي المنطقة العربية وشرق المتوسط على وجه الخصوص[٢]

وفيما يخص انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على سياستها الإقليمية ، فلقد انتهجت ايران في فترة ما قبل انتهاء الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠) سياسة حيادية دولية برزت خلال شعار المرشد الخميني (لاشرقية ولا غربية)، أي انها لا تنحاز في سياستها لا الى المعسكر الرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ولا الى المعسكر الغربي بقيادة (الولايات المتحدة) ، لكن هذا الحياد لم يدم طويلا ، فبعد انتهاء الحرب ، انفتحت السياسة الخارجية الإيرانية على الاستثمارات الخارجية انطلاقا من سياسة بناء الاقتصاد الإيراني المدمر جراء الحرب العراقية – الإيرانية ، ولكن هذا الانفتاح في الدبلوماسية اثرت به العديد من الاحداث التي جرت فيما بعد مثل الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) ، بالإضافة الى قضية برنامجها النووي ومحاولة التوصل الى اتفاق يضمن لها مواصلة تطويره وبالشكل الذي يجعل

(١) محمود إبراهيم متولي، "السياسة الخارجية الإيرانية: المحددات المؤثرة/ المركز الديمقراطي العربي"، نوفمبر ٢٠١٧، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://democraticac.de.

(٢) محمد علي فقيه، "الساسة الخارجية الإيرانية: دراسة في المبادئ والنظريات"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.almayadeen.net .تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٠.

بيدها ورقة ضغوط قصوى تستطيع من خلالها التفاهم مع القوى الدولية الراعية للتفاعلات الأمنية والعسكرية الإقليمية وبالشكل الذي يسمح لها بأداء دور الدولة القائدة في المنطقة[١]

لقد برز حديث في أوائل القرن الحادي والعشرين عن دور إيراني في المنطقة العربية منذ سقوط حكم طالبان عام (٢٠٠١) ونظام صدام حسين عام (٢٠٠٣) خصوصا بعد تزامن ذلك مع وصول تيارات سياسية شيعية الى السلطة في العراق لأول مرة ، بالإضافة الى صمود حزب الله اللبناني في حرب تموز ٢٠٠٦ اما التوغل الإسرائيلي ، وتمرد جماعة الحوثي في شمال اليمن ، اذ اثارت هذه الأوضاع مخاوف وهواجس القوى العربية التقليدية في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية انطلاقا من شواهد تاريخية قديمة وحديثة ، وهو ما دفع هذه القوى الى اتهام ايران بامتلاكها اجندة توسعية في المنطقة تسعى الى التأثير في الدول ذات التعددية المذهبية بغية زعزعة استقراراها (كالعراق والبحرين واليمن) ومحاولة توظيفها كورقة ضغط ومساومة في اطار مفاوضاتها مع الغرب من اجل التوصل الى اتفاق نووي يسمح لها بمكانة إقليمية رائدة في المنطقة من خلال إقرار نموذج إسلامي إيراني في السياسة والحكم على مستوى الخليج العربي وشرق المتوسط باعتباره السبيل الوحيد لأقامه الحكومة العالمية الإسلامية التي تسعى ايران اليها[٢]

ثالثا: العلاقات السعودية – الإيرانية

ان العلاقات السعودية – الإيرانية وبالرغم من عمقها التاريخي، الا انها لم تعرف مسارا ثابتا بين الطرفين المتفاعلين دائما سياسيا واقتصاديا وحضاريا في منطقة غرب اسيا، وذلك بسبب تأثر علاقتهم بالمتغيرات الإقليمية والدولية ، ويكاد يكون الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) اهم المتغيرات المؤثرة في تغذية حالة مستديمة من التنافس والصراع ، لاسيما بعد الفراغ الناشئ بسبب التحديات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة وخصوصا العراق، مما شكل لكل من ايران والسعودية دافعا في التطلع للمكانة والنفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، مما يتيح لها تحقيق دور اكبر على المستوى الإقليمي ، اذ ان هذا التطلع الإيراني – السعودي للنفوذ خلق نسقا جديدا ن الصراع زاد من حدت هذا التطلع الى الزعامة الإقليمية[٣]

بالعودة التي تاريخ العلاقات السعودية – الإيرانية ، لقد اتسمت تلك العلاقات وعلى مدى فترات زمنية بالتذبذب بين التوتر والتحسن ،اذ كانت علاقات السعودية مع ايران في زمن نظام الشاه تتسم بالتوتر والفتور أحيانا وبالعلاقات الوثيقة والتعاون في فترات أخرى،

(١) قشيدة ساره، "السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها في المنطقة العربية"، *مجلة قضايا معرفية*، العدد ١، (٢٠١٨): ص ٢٠١.
(٢) فتحي بولعراس، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦.
(٣) رسل إبراهيم مروان، سعدون شلال ظاهر، "العلاقات الإيرانية – السعودية بعد عام ٢٠١٥ واثرها في استقرار الشرق الأوسط "، *مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة* ، العدد ٣٢، (٢٠٢٠): ص١٧.

وكان اول توتر آنذاك عام (١٩٤٦) بسبب قيام السلطات السعودية بإعدام احد المواطنين الإيرانيين بعد اتهامه بألقاء(القاذورات) على الكعبة وشتم الرسول والصحابة ، بينما ردت السلطات الإيرانية على هذه الحادثة بأن الرجل أصيب بدوار اثناء أداء مناسك الحج مما أدى لاستفراغه، ولم يكن يقصد الإساءة للكعبة ، ولذلك تسببت هذه الحادثة بانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكن العلاقات تلك استعيدت في ذات العلاقات بعد وساطات أجريت ، لكن ما لبثت حتى شابها التوتر من جديد عام (١٩٤٦) بعد اعتراف ايران بإسرائيل، وضلت العلاقات أخذه بين الشد والجذب الى وقت نجاح الثورة الإسلامية في ايران عام(١٩٧٩)، اذ مثلت انقلابا جوهريا في العلاقات بين البلدين التي تحولت من التفاهم والتخالف في أحيان كثيرة في زمن شاه ايران(محمد رضا بهلوي)، الى صدام وصراع شديد وشبه دائمي في زمن مرشد الثورة (روح الله الموسوي الخميني) وكان من تداعيات هذا الصراع وقوف المملكة العربية السعودية مع نظام صدام حسين في حربه مه ايران لمدة ٨ سنوات ، وكان لهذا الموقف السياسي السعودي ثمنه في اثارة بعض عمليات اثارة القلاقل والاضطرابات التي حدثت في الداخل السعودي والتي اتهمت الأخيرة ايران في الوقوف وراءها، وتعتبر احداث مكة في موسم الحج في أب / ١٩٨٧، (والتي خرج فيها الحجاج الإيرانيون بمظاهرات مؤيدة للثورة الإسلامية) منعطفا مهما ف مسار العلاقات بين البلدين ترتب عليها قطع العلاقات بين البلدين استمرت حتى هام (١٩٩١) (بعد وفاة الامام الخميني) ووصول هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي الى الحكم واللذان ركزا على سياسة حسن الجوار وطرح فكرة (حوار الحضارات) والانفتاح على العالم والتطبيع مع الدول العربية ، ومن هنا شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية انفراجا واضحا بعد تولي محمد خاتمي الحكم عام(١٩٩٧) ، اذ ان ايران بعد هذا التاريخ كانت تسعى الى كسب ود المملكة العربية السعودية وتقاسم النفوذ معها وذلك من خلال كسر حالة الجمود لسياستها الخارجية بعد انتصار الثورة[١]

من جانب اخر، أدى احتدام التنافس والصراع بين البلدين في فترات لاحقة وخوفهما من بعضهما وانعدام الثقة والشكوك المتبادلة الى نوع من سباق التسلح بينهما وبين حلفاء كل منهما في المنطقة، فلقد بات سباق التسلح من أولويات التخطيط الاستراتيجي للبلدين، اذ عمد السعودية لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) وانهيار النظام العراقي (العدو اللدود لإيران) التي تكثيف تعاونها الأمني العسكري مع الولايات المتحدة، وذلك من خلال اجراء مناورات عسكرية مشتركة وتسخيرها المطارات العسكرية السعودية لخدمة المهام الجوية الامريكية في المنطقة، كما قامت القيادة السعودية بزيادة الانفاق العسكري لتحديث وتنويع منظوماتها العسكرية املا منها في ان ترجح كفة ميزان القوى العسكري لصالحها وبالشكل الذي يحقق لها النفوذ الإقليمي، كما تستخدم السعودية من حين لأخر علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الامريكية (باعتبارها العضو الأبرز في مجلس الامن) لحثها على تمديد حظر التسلح المفروض على ايران من قبل هذا المجلس، لذلك عكفت المملكة منذ عام ٢٠١١

(١) رسل إبراهيم مردان وسعدون شلال ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠-٢١.

على بناء برنامج صواريخ بالستية متطور، كما سعت الى تعزيز منظوماتها العسكرية حتى لا تدع مجالا لإيران لتصبح وحدها شرطي الخليج[١]

بالمقابل تنفق ايران تكاليف باهضه لإتمام برنامجها النووي ، فعلى سبيل المثال بلغ ما انفقته ايران خلال عام (٢٠١٢) على التسليح وعلى بناء البرنامج النووي ما يناهز (١٥،٩) مليار دولار امريكي ، بالإضافة الى انها قامت بتنويع مصادر تسليحها من خلال استيراد الأسلحة الروسية ولصينية والكورية الشمالية ، فضلا عن تعزيز صناعاتها العسكرية المحلية ، ومن هنا تبرز الدوافع الرئيسية الكامنة وراء سعي السعودية لاحتواء وتطويق ايران الخوف من اكتمال البرنامج النووي الإيراني ومن ثم امتلاك السلاح النووي وبالتالي تنامى قوة ايران الإقليمية وتصدرها المشهد واستقطابها لحلفائها داخل الدول العربية ، والتي تعده السعودية مجالها الحيوي القديم والحديث ، وهي الاخر ايران تسعى لذلك من منطلق ان لها ارثها الحضاري في هذه المناطق المتمثلة في (دولة فارس)، كل هذه التفاعلات كانت وستظل المحرك الرئيسي والمشكل لشكل العلاقات بين البلدين في لمستقبل[٢]

III. المبحث الثالث

إشكاليات وتحديات المنافسة الإقليمية على الامن الإقليمي والدولي

من المعروف ان منطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق ذات الأهمية الكبيرة والحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة في داخل الإقليم ذاته وخارجه، سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط بعض القوى العظمي والكبرى او بتلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا ، حيث اكتسب هذه المنطقة أهمية كبيرة ضمن اطار مصالح تلك الدول العظمى، وذلك بسبب موقعها الجيواستراتيجي والجيوسياسي المهم، بالإضافة لامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية والمواد الخام المهمة واهمها النفط والغاز، الى جانب توافر لديها الايدي العاملة ، الى جانب احتوائها على العديد من المعادن المهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي، هذا من جانب ، وعلى الجانب الاخر شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة انحسارا لدور بعض الدول العظمى، وخصوصا للدور الأمريكي والاوربي لصالح دول إقليمية مثل ايران وتركيا والسعودية، كما شهدت تراجعا لإدوار المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية الازمات السياسية في المنطقة، ما افضى الى بروز قوى إقليمية سعت الى لعب أدوار سياسية وامنية محورية في سبيل زيادة النفوذ والهيمنة[٣].

---

(١) جيمس نويز، *البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في امن دول مجلس التعاون الخليج العربي :(البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات)* ، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٧)، ص ٩٢.

(٢) عادل عنتر علي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٨.

(٣) محمود دريدي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣٣-٢٣٤.

اولا: سياسة المحاور

فمن المعروف ان لسياسة المحاور والاحلاف في منطقة الشرق الأوسط جذورها التاريخية القريبة، فلقد دفع قيام جمهورية إسلامية ثورية في إيران دول الخليج العربي بقيادة السعودية الى التعاضد لمواجهة التهديد التي صارت تمثله إيران عليها بعد نجاح ثورتها عام (١٩٧٩)، فنشأ اول تجمع إقليمي عربي(محور خارج اطار جامعة الدول العربية) مؤسسا لفكرة وجود هوية اقليمية عربية ممثلة بالهوية الخليجية المتمايزة ، وبناءا على هذه الفكرة تأسس مجلس التعاون الخليجي عام(١٩٨١) بهدف إقامة تجمع إقليمي خليجي يحقق التكامل الاقتصادي والسياسي ويعمل على بناء قوة عسكرية خليجية مشتركة للتصدي للتهديدات التي تواجها دول الخليج العربي[١]

اذ انفردت الدولة الخليجية ولاسيما المملكة العربية السعودية بجملة من الخصائص الجيوسياسية التي ساعدت على بلورة سياسة المحاور والاحلاف في الشرق الأوسط بشكل عام وفي المنطقة العربية وشرق المتوسط على وجه التحديد، تمثلت تلك الخصائص في ثلاثة عناصر مركزية امتزجت على نحو كثيف في كيان الدولة حتى غدت جزءا من تكوينها الجيوسياسي، وبقيت حتى اللحظة تحتل مساحة مقدرة من التفكير السياسي، وأول هذه العناصر المركزية هو التحول في معدلات الصراع الدولي وموازين القوى التي افرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية وما اعقبها من اصطفافات جيوسياسية جعلت من دول الخليج ومنها السعودية منطقة نفوذ امريكي، فمنذ اللحظة التي انحسر فيها الوجود العسكري البريطاني في الخليج مطلع السبعينيات، بسطت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها في المنطقة، وذلك بعد عقد عدة اتفاقيات وتحالفات مع دول خليجية مثل السعودية وقطر، وبهذه الاتفاقات استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على الخيار الاستراتيجية لتلك الدول، وبذلك تحول الشأن الأمني والدفاعي الإقليمية الخليجي الى شأن امريكي، وهكذا غدا الامن الإقليمي مرتبط ارتباطا عضويا بالتحالفات الامريكية – الخليجية والتي اقلت بظلالها على نوعية التفاهمات والاحلاف الفرعية بين الدول الخليجية (السعودية بشكل خاص) وبين دول الإقليم وبالشكل الذي يضمن لها المكانة والدور الإقليمي الذي تريده كدولة قائدة في المنطقة[٢]

بالمقابل اقامت إيران العديد من الاحلاف والمحاور لمواجهة تلك الاحلاف المقامة من قبل الدول الخليجية، فلقد ساهمت ثورات الربيع العربي في زيادة الاشتباك الخليجي الإيراني وخصوصا السعودي- الإيراني، وانتقل هذا الاشتباك بعد الثورة السورية الى توتر عربي-إيراني على خلفية الدعم الإيراني المطلق للنظام السوري، وموقفها المناهض للثورة السورية،

(١) حسن الحاج علي احمد واخرون، *الامن القومي العربي وتحديات الامن الإقليمي*، (بيروت: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣)، ص ٥٦.

(٢) عبد الله الغيلاني، *دول الخليج العربي، الانكشاف الأمني وتحديات التحول الجيوسياسي*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣)، ص ١٩٥.

بشكل أفقدها جزءا كبيرا من شعبية تمتعت بها سابقا ضمن اتجاهات الرأي العام العربي، اذ انتقلت إيران من الهجوم الاستراتيجي الى مرحلة الدفاع عن مواقعها [١]

اذ ان جميع هذه المتغيرات لم تكن تحدث لو لا تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة شرق المتوسط بنسبة معينة وانشغال روسيا بحماية مناطق نفوذها ومصالحها الاستراتيجية في هذه البقعة من العالم، اذ اتسعت مساحة الفراغ الجيوسياسي في المنطقة العربية، الامر الذي مهد بدوره الى نفاذ العديد من القوى الإقليمية عبر تلك الفراغات والقنوات من خلال اشكال ووسائل مختلفة، عسكرية وسياسية واقتصادية وحتى ثقافية، سواء كان ذلك عبر تحرك احادي او عبر تفاهمات وتحالفات سياسية وعسكرية إقليمية، وعلى ضوء ذلك برزت بعض قوى إقليمية استغلت حالة الفراغ والتراجع الاستراتيجي مثل ايران لبعض القوى الدولية كالولايات المتحدة[٢]

ومن هنا بدأ ثمة حراك جديد على صعيد الاحلاف الإقليمية لتشكل (محاور سياسية وعسكرية) استوجبتها التطورات السياسية في الست سنوات الماضية، بدأت تتضح ملامحه لكن دون الجزم بنتائجه لجه معينة وذلك بسبب تقاطع المشهد السياسي الإقليمي من جهة وتقلبات السياسة الدولية تجاه المنطقة من جهة أخرى، والحقيقة ان صوغ محاور وتفاهمات سياسية تعتبر خاصية ملازمة للسياسة الإقليمية منذ عقود، الا ان المتغير في هذا الشأن هو طبيعة هذه الاحلاف ونطاقها وأهدافها والاسس التي بنيت عليها، وغني عن القول ان من يقود المحاور وتعد محركها ووقودها الحقيقي هو القوى المؤثرة والطموحة على الساحة الإقليمية ومنها ايران والذي يستحوذ دورها في منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط على اهتمام واهمية كبير، اذ يقر الجميع بدورها الفاعل في المنطقة، وان هذا الدور لا ينحصر في التأثير السياسي وانما يتعدى ليشمل ابعادا جيوسياسية واستراتيجية ، بالإضافة الى الابعاد الثقافية والدينية، اذ ان الدور الإيراني بدا يشكل فاعلا بشكل أوضح خلال فترة حكم الشاه وذلك من خلال التعاون مع الولايات المتحدة ليمتد الى ما بعد الثورة الإسلامية عام(١٩٧٩)، اذ كانت ايران دائما ما تبرر سياساتها الخارجية بانها منصبة وموجهة لحماية مصالحها وامنها القومي، فهي لا تخفي رغبتها في السعي لتصبح القوى الإقليمية العظمى في المنطقة[٣]، وذلك من خلال انشائها ودعمها الكامل لمحور الممانعة(المقاومة)، والذي بدا عمليا بعد توقع اتفاقية(كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل، وهو اسم اطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسات الأمريكية في العالم وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية، اذ يتألف هذا المحور من ايران وسوريا وحركات وأحزاب مسلحة مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، اذ عد

(١) خالد القاسمي، "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت"، https: booksgoogle.iq .

(٢) عبير عقيل محمد، *العلاقات السعودية- الإيرانية بين الهيمنة والنفوذ (٢٠٢٠-٢٠١٠)*، (القاهرة: الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ٢٠٢٢)، ص ٢٨٧.

(٣) سنية الحسيني، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط، موقع اراء خليجية، أكتوبر ٢٠١١"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية – الانترنت، https// araa.sa/index.php?option.

هذا التحالف من قبل المختصين له دور كبير في ظهور واستمرارية المقلومة ضد (الكيان الإسرائيلي)، كما يعد احد التحالفات السياسية الأكثر ديمومة على الرغم من التحديات العديدة والتوترات المتكررة التي واجهها هذا التحالف[١]

بالمقابل اتخذت المملكة العربية السعودية على مدى العقود القليلة الماضية مكانة إقليمية مهمة لها، فعملت على سياسة بناء أمن الإقليم بشكل عام وامن الخليج بشكل خاص، والمضي قدما في مبادرة الاتحاد الخليجي، كما طرحت مبادرة السلام العربي كأساس لتسوية القضية الفلسطينية التي شكلت المرتكز والدافع الأساسي للعديد من المحاور والتحالفات التي اقامتها السعودية وايران في الشرق الأوسط على حد سواء، اذ كثفت السعودية جهودها للتعامل مع القضايا والثورات التي حدثت في الدول العربية منها مصر وسوريا واليمن، بالإضافة الى التعامل في تثبيت الحكم في لبنان والأردن والبحرين، على اعتبار ان هذه الدول تشكل المحور الثاني المضاد(محور الاعتدال) التي تديره السعودية مقابل (محور الممانعة- المقاومة) التي تقوده وتديره ايران[٢]

يظهر مما تقدم ان سياسة انشاء المحاور والاحلاف هي سياسات متبعة من قبل السعودية وايران لها اهداف معلنة وغير معلنة، هدفها الظاهر هو حماية مصالحا الإقليمية وحماية مصالح الدول المشتركة ومعالجة القضايا المصيرية المشتركة، الا ان هدفها الخفي وغير المعلن هو تعزيز وبسط النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي وبالشكل الذي يساهم في تعزيز مكانتهما الإقليمية بالدرجة التي توصلهم الى قيادة الإقليم وبالتالي تحقيق مصالحهم الاستراتيجية العليا الخاصة بهم.

ثانيا: الدولة القائد.

لابد ونحن في سياق الحديث عن محددات القيادة الإقليمية (الدولة القائد) ان نوضح مفهوم الدولة الإقليمية القائدة وبيان القوى المرشحة للصعود لشغل هذه المكانة، وكذلك بيان المقومات التي تؤهل دولة ما لاحتلال تلك المكانة المهمة، بالإضافة الى وضع نماذج تطبيقية لهذه القوى على الواقع متمثلة بالدول الإقليمية وإمكانية ان تصبح قوة ودولة قائدة إقليميا في اطار البيئة الاستراتيجية في منطقة معينة، ومن هنا يمكن تعريف القوة الإقليمية بأنها تلك الوحدة الدولية التي تتوافر فيها القوة والقدرة على التأثير داخل نطاقها الاقليمي، وبهذا المفهوم تكون متشابهة الى حدر كبير للقوى الكبرى في النظام الدولي ولكن تأثيرها يكون اكثر وضحا في بيئتها الإقليمية التابعة لها[٣]

(١) محمود دريدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.
(٢) سعود الفيصل، "السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، استمرار ام تغير"، *مجلة مسارات*، دون عدد، نوفمبر، (٢٠١٣): ص ٦٧.
(٣) سعاد محمود أبو عيلة، "القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٨٩، المجلد ٤٧، يوليو، (٢٠١٢): ص ١٥.

ومن هنا يظهر بأن معنى القيادة في إطار النظام الدولي يسير باتجاه القدرة التي تمتلكها الدول في تحديد قواعد تفاعل معينة تمكن النظام الإقليمي من الاستقرار وتعطية نوعا من الاستمرارية[١]

فعند تشخيص مقومات القوة للقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط، تترشح لدينا اكثر من قوة ، الا ان ما يهم هذه الورقة البحثية هما المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تعد مدار واختصاص هذا البحث ، ا تمتلك السعودية مقومات قوة متعددة منها مقومات اقتصادية وسياسية وعسكرية فضلا عن ارتباطاتها الإقليمية وتحالفاتها الدولية ودورها في بنية القوة في الشرق الأوسط ، الى جانب قدرتها في التأثير في القضايا الإقليمية الجوهرية وامكانيتها على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة، كذلك سعيها الى الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في المنطقة، فهي وعلى الرغم من التحديات والأزمات الأمنية والاقتصادية المهمة التي يشهدها العالم فأنها تسعى وبقوة لتنفيذ خططها الهادفة الى تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط وبالشكل الذي يجعلها قائدة للتفاعلات الحاصلة في الإقليم، وذلك من خلال تطوير وتحديث قدراتها التسليحية والعمل على انشاء

تحالفات عسكرية جديدة تحت مسمى محاربة الإرهاب وتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، وهو ما يعد محاولة للدفاع عن دورها الإقليمي، لكن الدور السعودي هذا يواجه معوقات جيوسياسية مهمة ابرزها المنافس الإيراني وتحديات القبول بالحماية الامريكية فيما يتعلق باستقلالية القرار السياسي والأمني والاستراتيجي، كما ان السعودية لم تنجح في تكوين رؤية واضحة شاملة بعد لمواجهة التحديات في المنطقة، الى جانب الامر الهام المتمثل في توجه بعض الدول الإقليمية الى رفض السياسة السعودية وعدم تأييدها في سياساتها الخارجية ومواقفها من القضايا الإقليمية الاستراتيجية[٢]

كما يمكن القول ان أي دولة تريد ان تكون دولة محورية او دولة قائدة لمنطقة معينة او تجمع او محور معين، تقف وراء هذه الإرادة دوافع مختلفة قد بينتها الاسطر القادمة، فمنطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط تعد من اهم المناطق التي كانت ولاتزال ساحة لصراع جيوسياسي إقليمي وعالمي على مر العصور والتي تشكل تهديدا مستمرا لمستقبل السلم والامن الدوليين، وذلك بعد اكتشاف احتياطات هائلة من النفط والغاز في هذه المنطقة، اذ لم يعد النفط الغاز مؤشرا على قوة الدولة اقتصاديا دائما، وانما اصبح سبب من أسباب اثارة

(١) احمد الكاتب، "القيد الأمريكي.. احتمالات بروز قيادة إقليمية في لشرق الأوسط"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٩٨، أكتوبر، (٢٠١٤): ص٦.

(٢) حيدر علي حسين بنية ، "القوة في الشرق الأوسط وإمكانية ظهور الدولة القائد"، *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، المجلد ٣، العدد ٣، (٢٠١٩): ص ٢٢٤.

التوترات والنزاعات بين الدول، كما أصبحت منطقة البحر المتوسط منطقة منافسة مفتوحة بشكل كبير وعلني بين العديد من القوى الإقليمية والعالمية[١]

ومن اشكال هذا الصراع هو الصراع السياسي بين المملكة العربية السعودية وايران، اذ تأثرت عوامل الصراع السياسي في العلاقات السعودية الإيرانية بعوامل داخلية وإقليمية ودولية عدة، اذ تمثلت العوامل الداخلية بالتحولات التي حدثت في ايران منذ قيام الثورة عام(١٩٧٩) وسياسة تصدير تعاليم وأفكار تلك الثورة واعتبار ايران هي (الدولة القائد) في المنطقة، اما العوامل الإقليمية فتمثلت في في تخلخل ميزان القوى في منطقة شرق المتوسط المنطقة العربية بعد خروج العراق من معادلة القوى ، وأيضا ما شهدته الدول العربية من ثورات شعبية ساعدت في تغلغل النفوذ الإيراني وتوظيف عملية دعم المقاومة وتحرير القدس كأدوات لفرض وتعزيز مكانتها الإقليمية وبالتالي كسب تأييد شعبي كبير لفكرة (قيادة محمور الممانعة) وبالتالي قيادة جماهير هذا المحور وشعوبه في المنطقة[٢]

لقد تبلور التنافس السعودي- الإيراني للهيمنة على مسار التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط من اجل الاضطلاع بقيادة المنطقة وتعزيز المكانة الإقليمية والاستراتيجية لكل منهما، وبذلت من اجل ذلك جهود كبيرة لتحقيق تلك الرغبة وتلك القيادة الى الحد الذي تفاقم الى حد الصراع في البيئة الأمنية والجيوسياسية للمنطقة العربية في اعقاب عام٢٠١١(بداية الثورات العربية)، ومرورا الى عام ٢٠١٥ (ظهور تنظيم داعش وتشكيل التحالف الدولي ضده) والتي اثرت بدورهما على هياكل التحالفات لكلا البلدين ،وانهيار أنظمة بعض الدول في بعض مناطقها لاسيما في العراق وسوريا، والتراجع النسبي للقوة الامريكية في سوريا ودخول روسيا الاتحادية في الازمة الإقليمية وبالشكل الذي يحمي مصالحها في تلك المنطقة وـاثير ذلك على مجمل موازين القوى في الإقليم[٣]

ومن هنا يظهر ان لكلا المملكة العربية السعودية وايران فرص ومقومات مادية وغير مادية تمكنهم من ان تصبح دول قادة في الإقليم، لكن في نفس الوقت توجد كوابح لا تسمح لها بذلك، بناءا على متغيرات البيئة الامينة والعسكرية في الشرق الأوسط ، التي تلقي بضلالها على متغيرات القوة والدور الإقليمي الذي تطمح له تلك القوى.

ثالثا: المتغير الحضاري(الأيديولوجي- العقائدي)

في لبدء يمكن القول ان هذا المتغير يخضع للعديد من الاعتبارات من بينها عملية الاصطفافات، اذ ان هذه العملية لا تخضع للجانب العقائدي البحت، بقدر ما يتعلق بجانب

(١) بكر البدور ، "قراءة في تطورات ازمة العلاقات السعودية- الإيرانية"، *مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان*، العدد ٧٥، (٢٠١٦): ص ١١٧.

(٢) صباح جابر صباح، "الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط (اكتشافات الطاقة انموذجا)"، *مجلة دراسات دولية*، العدد٩٧، (٢٠٢٤): ص ٣٠٨.

(٣) Ali Fathalla-Nejad,the Iranian-Saudi hegemonic, Rivalry belfer center,Oct 25,2017, p22. https:www. belfer center.org/publication/Iranion-saudi hegemonic-rivalry.

المصالح المشتركة، الا ان ايران سعت باستمرار الى توظيف الرؤية الدينية الى جانب الرؤية السياسية وقوتها العسكرية في مقارباتها في بلورة مسار علاقاتها مع مجتمعات دول المنطقة، اذ نجحت في تحويل عدد من الدول العربية مثل (العراق- لبنان - اليمن – سوريا) الى دول تقع ضمن منطقة نفوذها وهيمنتها، مستندة في ذلك الى العديد من المرتكزات والعوامل من بينها، استغلال العامل الحضاري- الأيديولوجي والذي يقوم على تصورات الدولة الإيرانية في المنطقة على دعامة الاستعلاء الحضاري للقيم الفارسية[١]

فالرؤية الإيرانية ترى وبحسب تصورات فكرها الاستراتيجي بأن التاريخ السياسي لإيران يكسف هيمنة ونفوذ امبراطورية فارس على كامل الرقعة في الشرق أوسطية، ابتدءا من غرب الهند مرورا بأسيا الوسطى وبلاد ما بين النهرين وضفتي الخليج العربي وانتهاء بسوريا ومصر وسواحل شرق البحر المتوسط، لذا كان هذا المتغير (الحضاري) الدافع الذي يقف وراء دعم ايران للعديد من الدول العربية ولاقتصاديات تلك الدول والذي أدى بالتالي الى ارتفاع رصيدها في القبول في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تغير موازين القوى، مما جعل هذا الميزان يميل لمصلحة ايران على الأقل في أوقات وأماكن معينة، اذ رحبت ايران بالانتفاضات العربية لأنها ستكون متطابقة مع المصالح الإيرانية ، كما عدت ايران نفسها ضمن القوى المتوسطة الصاعدة في إقليم شرق المتوسط وذلك بفعل نشاطها ودورها الكبير التفاعلات الأمنية والسياسية الحاصلة في المنطقة العربية على وجه الخصوص، فسعت من اجل ذلك الى استخدام القوة الناعمة (الذكية) في صوره التقليدية وغير التقليدية(كفكرة الدولة الحامية للمذهب الشيعي في المنطقة) وذلك لتعويض التفاوت في مصادر قوتها الصلبة مقارنة بالقوة المهيمنة والقوى الكبرى في المنطقة، ومواجهة حضور تلك القوى في النظام الإقليمي للقوى المتوسطة الصاعدة، وذلك من خلال تبني استراتيجية (التوازن المرن)، وكذلك الحصول على دعم إقليمي لاهداف سياستها الخارجية وترسيخ مكانتها ونفوذها كقوة إقليمية في مواجهة بعض الدول الثانوية المعارضة لقيادتها للإقليم ومنها(المملكة العربية السعودية)، اذ تبلورت سياسة ايران الإقليمية في فكرة ومقاربة أساسية هي تهزيز دور ومكانة ايران كفاعل استراتيجي في تفاعلات المنطقة الصادرة عن القوى الإقليمية والدولية ، والسعي لتوسيع مناطق النفوذ في الدول الهشة في المنطقة من منطلقات عدة أهمها(المنطلق العقائدي)، بالإضافة الى ضمان السيطرة والاستفادة من موارد الطاقة والتجارة وخطوط النقل الإقليمية والدولية التي يتمتع بها الإقليم والمنطقة[٢]

ان كل ما ذكر من متغيرات في البيئة السياسية والأمنية في المنطقة العربية والتي خدمت ايران استراتيجيا بشكل كبير بغد احداث ثورات الربيع العربي، مما دفع المملكة العربية السعودية الى التكيف في تشكيل مواقفها إزاء القضايا الإقليمية بما يتناسب مع

(١) عبير عقيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.
(٢) خلود محمد خميس ، "تنافس القوى الإقليمية واثره على استقرار منطقة الشرق الأوسط (ايران - إسرائيل انموذجا)"، *المجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية*، العدد٥٦، (٢٠٢٣): ص ١١.

المتغيرات التي حصلت في هيكلية النظام الإقليمي العربي وتراجع مكانة بعض الدول الإقليمية الفاعلة، مما أدى بصانع القرار السعودي الى إعادة النظر في التعامل مع تلك المتغيرات ونقلها من مرحلة (المتأثر) الى مرحلة الفاعل المؤثر، حيث وجدت السعودية الفرصة مواتية لصالحها متجاوزة بذلك التحالفات القديمة، اذ استفادت الأخيرة كونها دولة إقليمية فاعلة في البروز كقوة كبرى إقليمية في التعامل مع الازمات الإقليمية، فكانت الدولة الأقل تأثرا بموجات التحولات في المنطقة ، ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي، وانما يمتدد ليشمل ابعادا ثقافية ودينية ، وذلك لما تمتلكه من مكانة في العالم الإسلامي(كونها تحتوى على مقدسات المسلمين جميعا في أراضيها)، الامر الذي جعل من هذا المتغير(العقائدي) يمثل عنصر قوة لسياساتها الخارجية الرامية في ذات الوقت الى تعزيز دورها ومكانتها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، إضافة الى ذلك أظهرت قدرة اكبر في فهم كيفية التعاطي مع البيئة الإقليمية ، اذ اتجهت نحو إعادة النظر في بعض المشكلات والتحديات التي تعرضت لها سياسيا، وتوجهت أيضا الى انتهاج سياسات مناسبة تتماشى مع رغبتها في دور ومكانة اكبر في المنطقة[١]

يظهر مما تقدم ان لكل من الدور والمكانة (التي تسعى اليهما السعودية وايران)(مقومات حضارية – وعقائدية) تساعدها على تعزيز تلك الأدوار والمكانة وبالشكل الذي يخدم مصالحهم الاستراتيجية الوطنية العليا، الا ان في ذات الوقت قد تتأثر فاعلية هذه المقومات بمقومات أخرى تشكل كوابح في بعض الأحيان وفرص في أحيان أخرى قد تزيد دور ومكانة دولة على أخرى في المنطقة.

الخاتمة

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط من المناطق الاستراتيجية والحساسة ذات التأثير العالي في البيئات الأمنية الإقليمية والعالمية اذ تتمتع المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع بأهمية كبيرة للعديد من الدول الإقليمية والدولية في ذات الوقت، كونها تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم وحاجة اغلب الدول لمواردها من الطاقة (النفط والغاز) وحاجتها أيضا لموقعها الجغرافي لما تمثله من حلقة وصل بين القارة الاسيوية والقارة الاوربية ، ووقوعها على اهم المعابر والمضايق البحرية ذات الأهمية الكبيرة للملاحة البحرية والتجارة الدولية ، ووفق تلك المعطيات برزت العديد من النقاط التي ركزت الدراسة على تبيانها منها

١- في ٢٣ يناير ٢٠١٥ تم تنصيب الملك سلمان بن عبد العزيز في الحكم في المملكة العربية السعودية ، ومن هذا التاريخ وما بعده اتسمت السياسة الخارجية السعودية بسلسلة من التغييرات التي أسهمت وسوف تسهم بشكل اكثر فاعلية في بلورة وتنشيط الدور الإقليمي

(١) كوثر عباس الربيعي وفراس عباس هاشم، "المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية"، *مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية*، المجلد٣١، العدد ٣٢، (٢٠١٦): ص ٢-١٩.

والدولي للمملكة العربية السعودية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل اكبر، وذلك سعيا منها للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الرئيسية في المنطقة، فالمملكة العربية السعودية منذ تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز الحكم عام (٢٠١٥) بدت راغبة بأجراء عملية تقييم للعلاقة مع الولايات المتحدة والتي ينظر اليها الغرب على انها علاقة براغماتية قائمة على مبدأ (النفط مقابل الأمن) تضم فيها المملكة العربية السعودية تدفق النفط الى الأسواق العالمية وخاصة الامريكية ، في حين تتكفل الولايات المتحدة الامريكية بأمن المملكة من خلال تزويدها بمختلف الأسلحة المتطورة من خلال ابرام صفقات السلاح الضخمة، كما ان الامريكيون

٢- أدى اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين وبكميات كبيرة (وما نتج عنه من سعي الدول الإقليمية والدولية الكبرى الى تعزيز مكانتها في هذه المنطقة) الى تزايد أهمية هذه المنطقة وكان من تلك الإقليمية (ايران) التي عملت على صياغة سياسات وبلورة استراتيجيات في سياساتها الخارجية للتعامل مع البيئة الإقليمية وبالشكل الذي يجعلها تضطلع بمكانه مهمة والقيام بدور يمكنها من تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة

٣- ان السياسة الخارجية الإيرانية اتسمت بالانفتاح الإقليمي والعالمي في زمن الشاه، ولكن بعد نجاح الثورة عام(١٩٧٩) ومجيئ الولي الفقيه الى السلطة، يرى باحثين ان السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تعد (سياسة استثنائية)، واذا اردنا ان ننطلق من مبادئ ومفاهيم السياسة الدولية، فأنها تعد تمردا على واقع مفاهيم السياسة الدولية ، اذ انها اختطت طريقا خاصا بها، فهي أعطت وتعطي الأولوية للعامل الأيديولوجي لكن دون اهمال المصالح القومية لإيران، بل وظفت وتوظف العامل الأيديولوجي لخدمة تلك المصالح.

٤- لقد شكل نجاح الثورة الإسلامية نقلة نوعية في العلاقات بين السعودية وايران قادتها الى التشدد والتوتر المستمر

٥- ان العلاقات السعودية – الإيرانية وبالرغم من عمقها التاريخي، الا انها لم تعرف مسارا ثابتا بين الطرفين المتفاعلين دائما سياسيا واقتصاديا وحضاريا في منطقة غرب اسيا، وذلك بسبب تأثر علاقتهم بالمتغيرات الإقليمية والدولية، فلقد تذبذبت تلك العلاقات بين الشد والجذب منذ عام ١٩٤٣ وحتى الان.

٦- انفرجت العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٧ بعد تسلم محمد خاتمي والاصلاحيين السلطة في ايران، لكنها ما لبثت حتى تدهورت بعد احداث الربيع العربي،

٧- ان الركيزة الأساسية للتنافس الإقليمي الإيراني- السعودي يعود الى التمثيل الديني للمذاهب الإسلامية ، أي تفعيل وتمثيل للعامل الأيديولوجي- الحضاري ، اذا قال الرئيس

الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) ان الصراع بين السعودية وايران ليس وليد الان ، بل هو صراع يعود الى الف عام.

٨- لقد شكلت فكرة قيادة المنطقة العربية والعالم الإسلامي وصولا الى منطقة شرق المتوسط نقطة الارتكاز في الصراع بين الدولتين.

٩- لقد تميز الدور السعودي والإيراني في المنطقة بدعم جماعات وكيانات سياسية وعسكرية في المنطقة ، بالإضافة الى رعاية تحالفات ومحاور، اذ دعمت ايران محور الممانعة(المقاومة) ، بينما رعت ايران محور الاعتدال.

١٠- ان جميع تلك التفاعلات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية بين الفواعل الإقليمية وخصوصا بين السعودية وايران ، القت بظلالها وبشكل سلبي على الامن الإقليمي مما اثر وبشكل كبير على السلم والامن الدوليين

ومن هنا خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات يمكن بيانها كالاتي:

١- العمل على انشاء مراكز بحثية مشتركة من باحثين مختصين بالأمن الإقليمي تقدم دراسات واستشارات لصناع القرار في الدولتين توضح فيه أهمية التعاون المشترك في البيئة الإقليمية وترسيخ فكرة أساسية مفادها (ان الاخطار الأمنية الإقليمية لا تقتصر تحدياتها واثارها على دولة دون أخرى ، وانما تمتد اخطارها الى جميع دول المنطقة)

٢- تشجيع المملكة العربية السعودية وايران على ضرورة الحوار الدائم في القضايا الخلافية وذلك لخفض التوترات الإقليمية التي تضر بالأمن الإقليمي ومن ثم الامن العالمي بشكل عام

٣- الدفع باتجاه تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات عدة أهمها التجارة والاستثمارات الإقليمية في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية ، والتفاهم حول مناطق النفوذ وطرق الملاحة البحرية وبالشكل الذي يحقق مصالح الدولتين.

٤- العمل على تثبيت الاستقرار الإقليمي بشكل عام وبالشكل الذي يحقق الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي لجميع دول المنطقة من منطلق الشعور بالمسؤولية باعتبارهم دول محورية في الإقليم والمنطق

المصادر والمراجع

أولا: الكتب والمعاجم

١. إبراهيم مصطفى واخرون ، *المعجم الوسيط* ، طهران: مكتبة مرتضوي للتوزيع والنشر .

٢. ابن منظور، *لسان العرب* ، بيروت : دار صادر للطباعة والنشر ، المجلد (١٤).

٣. احمد بن فارس بن زكريا الرازي ، *المقاييس في اللغة*، بيروت: دار الكتب العلمية ، المجلد (٢).

٤. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف) ، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية* ، ترجمة وليد عبداني، بيروت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥.
٥. جيمس نويز، *البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في امن دول مجلس التعاون الخليج العربي :(البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات)*، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٧.
٦. حسن الحاج علي احمد واخرون، *الامن القومي العربي وتحديات الامن الإقليمي*، بيروت: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣.
٧. عادل عنتر علي، *العلاقات السعودية – الإيرانية في القرن الحادي والعشرين بين ميزان القوة وتوازن الهويات*، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية .
٨. عبد الله الغيلاني، *دول الخليج العربي، الانكشاف الأمني وتحديات التحول الجيوسياسي*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣.
٩. عبير عقيل محمد، *العلاقات السعودية- الإيرانية بين الهيمنة والنفوذ (٢٠٢٠-٢٠١٠)*، القاهرة: الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ٢٠٢٢.
١٠. محمد السيد سليم ، *تحليل السياسة الخارجية*، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.
١١. هينر فورتيج ، *القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية* ، مراجعة عمر الحسن ، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

ثانيا: رسائل الماجستير:

١. اسمهان فتني ، "دور المتغير الدولاتي في حفظ الامن الإقليمي المغاربي – دراسة حال الجزائر –"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسه، الجزائر ، ٢٠١٥.

ثالثا: الدوريات

١. احمد الكاتب، "القيد الأمريكي.. احتمالات بروز قيادة إقليمية في لشرق الأوسط"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٩٨، أكتوبر، (٢٠١٤): ص٦.
٢. بكر البدور ، "قراءة في تطورات ازمة العلاقات السعودية- الإيرانية"، *مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان*، العدد ٧٥، (٢٠١٦): ص ١١٧.
٣. حيدر علي حسين بنية ، "القوة في الشرق الأوسط وإمكانية ظهور الدولة القائد"، *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، المجلد ٣، العدد ٣، (٢٠١٩): ص ٢٢٤.
٤. خلود محمد خميس ، "تنافس القوى الإقليمية واثره على استقرار منطقة الشرق الأوسط (ايران - إسرائيل انموذجا)"، *المجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية*، العدد٥٦، (٢٠٢٣): ص ١١.

٥. رسل إبراهيم مروان، سعدون شلال ظاهر، "العلاقات الإيرانية – السعودية بعد عام ٢٠١٥ واثرها في استقرار الشرق الأوسط "، *مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة* ، العدد ٣٢، (٢٠٢٠): ص١٧.
٦. سعاد محمود أبو عيلة، "القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٨٩، المجلد ٤٧، يوليو، (٢٠١٢): ص ١٥.
٧. سعود الفيصل، "السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، استمرار ام تغير"، *مجلة مسارات*، دون عدد، نوفمبر، (٢٠١٣): ص ٦٧.
٨. الشحات محمد خليل عاشور، "اثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١"، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية*، العدد ١٦، المجلد ٨، يوليو، (٢٠٢٣): ص ٧٣٠- ٧٣١.
٩. صباح جابر صباح، "الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط (اكتشافات الطاقة انموذجا)"، *مجلة دراسات دولية*، العدد٩٧، (٢٠٢٤): ص ٣٠٨.
١٠. فتحي بولعراس، "السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية"، *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بكرة*، العدد٤٤، (٢٠١٦): ص٢٧٦.
١١. قشيدة ساره، "السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها في المنطقة العربية"، *مجلة قضايا معرفية*، العدد ١، (٢٠١٨): ص ٢٠١.
١٢. كوثر عباس الربيعي وفراس عباس هاشم، "المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية"، *مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية*، المجلد٣١، العدد ٣٢، (٢٠١٦): ص ٢-١٩.
١٣. محمد احمد عطا، "الشرق الأوسط في الاحلاف والمحاور الدولية"، *المجلة الافريقية للعلوم السياسية*، العدد ٦، (٢٠١٧): ص١٣٨
١٤. محمود دريدي، "اثر المحاور الجديدة على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (دراسة جيوسياسية)"، *مجلة الناقد للدارسات السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسه*، العدد ١، المجلد٧، (٢٠٢٣): ص ٢٣٣.
١٥. مهدي فليح الصافي، ستار جبار الركابي، "المتغيرات الجيوبولتيكية الدولية المؤثرة في الصراع السعودي –القطري"، *مجلة العلوم التربوية والإنسانية*، العدد ٥، ابريل، (٢٠٢١): ص١٠٣.
١٦. هاجر حمدي محازي ، "الدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط ٢٠١٥-٢٠٢٣"، *المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط*، العدد٨٢، (٢٠٢٤): ص ٤٠٦.
١٧. وصفي عقيل وايمن هياجنة وخالد العدوان، "مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ظل المتغيرات الدولية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية*، العدد٣،المجلد٤٨، (٢٠٢١): ص ٢٩٢.

رابعا: المصادر الانكليزية:

1- Ali Fathalla-Nejad,the Iranian-Saudi hegemonic, Rivalry belfer center,Oct 25,2017, p22. https:www. belfer center.org/publication/Iranion-saudi hegemonic-rivalry

2- lands ford T, foreign policies in Maisel,S.a shoup,J(eds), Saudi Arabia states(first Edition), Vol 1,2009,Green Wood

3- Roberto. Matthew sand and others: international conflict management, Scarborough, notaria, Canada, 1993

4- Sott.B. Rlodge, Us competiveness: in the world economy, Harvard business school, press Boston ,1985

خامسا : الانترنت

١- خالد القاسمي، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت، https: books.google.iq

٢- سنية الحسيني، طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط، موقع اراء خليجية، أكتوبر ٢٠١١، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية – الانترنت، https// .araa.sa/index.php?option

٣- محمد علوش، العلاقات السعودية – الامريكية. الى اين؟ ، البيت الخليجي للدراسات والنشر : نقلا عن شبكة المعلومات الدولية – الانترنت .hpps:// gulfhouse.og

٤- محمد علي فقيه، الساسة الخارجية الإيرانية: دراسة في المبادئ والنظريات، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.almayadeen.net .تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٠

٥- محمود إبراهيم متولي، السياسة الخارجية الإيرانية: المحددات المؤثرة/ المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر ٢٠١٧، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://democraticac.de

٦- منصور المرزوقي، العلاقات السعودية – الإيرانية بين قمتي ١٩٤٥ – ٢٠١٥، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت https:// studies.aljazeera.net